

Distr.: General
4 May 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

13 حزيران/يونيه - 8 تموز/يوليه 2022

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، أنابيس مارين

موجز

في هذا التقرير، تصف المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس الاتجاهات والشواغل والتقدم المحرز فيما يتعلق بحالة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بيلاروس. وتحلل المكلفة بالولاية القمع المستمر للمعارضة السياسية، والمضي في تقييد حرية الرأي والتعبير في البلد، وتزايد عدد الاعتقالات والاحتجازات التعسفية لأسباب سياسية. وتولي المقررة الخاصة في التقرير اهتماماً خاصاً لتحليل الإصلاح الدستوري في بيلاروس، مشيرة إلى العواقب السلبية المباشرة التي يحتمل أن تكون بعيدة المدى لبعض أحكام الدستور الجديد المعتمدة حديثاً. وتخلص المقررة الخاصة إلى أن سياسات الحكومة القائمة على الاضطهاد المنهجي والترهيب والمضايقة واستخدام التهم الجنائية والإدارية في محاولة لقمع النشاط المدني وحرية وسائل الإعلام، والحد من المشاركة في الشؤون العامة قد أدت فعلياً إلى القضاء على الحيز المدني، بينما فشل الإصلاح الدستوري في معالجة القضايا الملحة. وتقدم المكلفة بالولاية توصيات لمعالجة حالة حقوق الإنسان المؤسفة في بيلاروس.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- موجز

- 1- أنشئت ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس في عام 2012 بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 13/20. وقد جُددت الولاية سنوياً منذ ذلك الحين، في قرارات المجلس 15/23 و26/25 و17/29 و26/32 و27/35 و14/38 و22/41 و19/44 و19/47.
- 2- ويغطي هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 19/47، الفترة من 1 نيسان/أبريل 2021 إلى 31 آذار/مارس 2022.
- 3- وواصلت حكومة بيلاروس سياستها المتمثلة في عدم الاعتراف بالمقررة الخاصة وعدم توفير إمكانية الوصول لها، وهي حرمت نفسها، بذلك، من فرصة التعاون مع المكلفة بالولاية التي عينها مجلس حقوق الإنسان بشأن الوفاء بالتزامات الحكومة في مجال حقوق الإنسان.
- 4- ويحلل هذا التقرير التطورات والاتجاهات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المطعون فيها التي جرت في 9 آب/أغسطس 2020⁽¹⁾. ويبين التحليل أن السلطات البيلاروسية أهملت النداءات والتوصيات المتعددة الصادرة عن الجهات الفاعلة المحلية والدولية لإيجاد حلول للأزمة تستند إلى حقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك، أدت السياسات القمعية والتدابير الصارمة التي اتبعت لردع المعارضة الحقيقية والمتصورة للحكومة إلى زيادة تدهور حالة حقوق الإنسان في البلد.
- 5- وجمعت المقررة الخاصة معلومات موثوقة تبين أن السلطات اتخذت تدابير محسوبة لاضطهاد المعارضة السياسية، بما في ذلك اللجوء إلى الاعتقالات والاحتجازات التعسفية للمعارضين السياسيين، ومواصلة المضايقة وغيرها من أشكال الضغط والترهيب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والأفراد العاديين لمجرد ممارستهم لحقوق الإنسان الخاصة بهم ولحرياتهم الأساسية. وأثر القمع، بما في ذلك الفصل التعسفي، أيضاً على موظفي المؤسسات المملوكة للدولة والهيئات العامة، مثل مؤسسات التعليم والرعاية الصحية والثقافة.
- 6- وتزيد التعديلات التشريعية التي أدخلت في عام 2021 من تشديد قوانين تنظيم حرية التعبير، التقييدية أصلاً، بما في ذلك تقييد الوصول إلى المعلومات، والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، فضلاً عن تقييد الحقوق المدنية والسياسية الأخرى. واستُخدمت عقوبات أشد على بعض الجرائم الجنائية بأثر رجعي ضد متظاهرين وأفراد أعربوا عن معارضتهم في عام 2020⁽²⁾. وأولت المقررة الخاصة اهتماماً خاصاً للإصلاح الدستوري الأخير في بيلاروس، الذي يفتقر إلى الشفافية والشمولية في العملية التحضيرية، في حين أن بعض مواد وأحكام الدستور الجديد، المعتمد في 27 شباط/فبراير 2022، تتطوي على مخاطر على التمتع بحقوق الإنسان.
- 7- وكشفت السلطات هجماتها المنهجية على المجتمع المدني البيلاروسي بمداومة المنظمات غير الحكومية وحلها بالقوة. وقُبض تعسفاً على العديد من أعضاء المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من العاملين في مجال حقوق الإنسان ووجهت إليهم تهم ذات دوافع سياسية. وعانى

(1) A/HRC/49/71، الفقرتان 20 و21.

(2) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 15(1).

بعضهم من أعمال انتقامية بسبب تعاونهم مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات أو الآليات الدولية لحقوق الإنسان⁽³⁾. وقد قيدت هذه الإجراءات إلى حد كبير الحيز المدني في بيلاروس.

8- واستمرت السلطات في فرض قيود غير مبررة على حرية التعبير، ونفذت مدهامات لمباني مؤسسات إعلامية مستقلة، وصادرت معداتها، واعتقلت وسجنت موظفيها. وشددت السلطات أيضاً الرقابة على مصادر المعلومات الشبكية، مما حد بشدة من إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام المستقلة في بيلاروس.

9- ولا يزال التدهور مستمراً في استقلالية القضاء ونزاهته⁽⁴⁾، وفي إقامة العدل⁽⁵⁾. وقد حرم ذلك العديد من الأشخاص الذين يواجهون تهمة ذات دوافع سياسية من حقهم في محاكمة وفق الأصول وفي محاكمة عادلة. وواجه المحامون الذين يدافعون عن أشخاص أعرابوا عن آراء معارضة تدابير تأديبية، وفقد العديد منهم تراخيص مزاولة المهنة. وأدى هذا التدهور في نظام العدالة إلى إفلات من العقاب وعدم مساءلة عن أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، مثل انتهاك الحق في عدم التعرض للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

10- وقد أدت الانتهاكات المنهجية المذكورة أعلاه إلى جو من الخوف خيم على المجتمع البيلاروسي بأسره. وأدى ذلك إلى نزوح جماعي للبيلاروسيين⁽⁶⁾ - من بين قادة المعارضة ومؤيديها، والأشخاص النشطين اجتماعياً وسياسياً، والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من العاملين في مجال حقوق الإنسان، والصحفيين، والمدونين والعاملين في مجال الإعلام، والعلماء والشخصيات الثقافية، وغيرهم الكثير - الذين أجبرتهم الظروف بشكل مباشر أو غير مباشر على مغادرة بلدهم، خوفاً من القمع.

11- ويثير الهجوم العسكري الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا والدور الداعم الذي تضطلع به حكومة بيلاروس في هذه الأعمال العدائية العديد من الشواغل الإضافية المتعلقة بحقوق الإنسان⁽⁷⁾. وفي ظروف القضاء الفعلي على الحيز المدني وفي غياب وسائل الإعلام غير الحكومية في بيلاروس، حدثت السلطات من إمكانية حصول السكان على معلومات شاملة بشأن تمكين الاتحاد الروسي من استخدام أراضي بلدهم وهيكله الأساسية في الأعمال العدوانية. وعلاوة على ذلك، اضطر العديد من البيلاروسيين الذين أجبروا على الذهاب إلى المنفى والانتقال مؤقتاً إلى أوكرانيا إلى الفرار مرة أخرى والتمسك باللجوء في بلدان أخرى. وقد يكون الأشخاص الذين لا يستطيعون مغادرة أوكرانيا في خطر شديد إذا أُلقي القبض عليهم وسلموا إلى بيلاروس.

12- وتشعر المقررة الخاصة بالقلق لأن حالة حقوق الإنسان غير المستقرة أصلاً في بيلاروس قد ازدادت تدهوراً، وتكرر الإعراب عن رأيها بأن الحالة تتطلب اهتماماً ورصداً مستمرين. وتدعو إلى الحوار وتنسيق الجهود لتعزيز احترام حقوق الإنسان.

(3) الوثيقة A/HRC/48/28، الفقرات 40-42.

(4) انظر المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، التي أقرها قرار الجمعية العامة 32/40 و 146/40.

(5) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل: دليل بشأن حقوق الإنسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين، سلسلة التدريب المهني رقم 9 (منشورات الأمم المتحدة، 2003).

(6) A/HRC/49/71، الفقرة 74.

(7) انظر قرار الجمعية العامة د ط-11/1.

باء - المنهجية

13- تطلّع المقررة الخاصة بواجباتها وفقاً لمبادئ الصدق والنزاهة والاستقلالية، امتثالاً لمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، سعت إلى إثبات الحقائق، استناداً إلى معلومات موضوعية وموثوقة صادرة عن مصادر وثيقة الصلة جرى التحقق من صحتها وفق الأصول.

14- وعملاً بالممارسة المتبعة، بعثت المقررة الخاصة في 27 كانون الثاني/يناير 2022 برسالة إلى حكومة بيلاروس تطلب فيها دخول البلد بصفتها الرسمية. ولا يزال طلبها دون رد. وتأسف المقررة الخاصة لاستمرار عدم تعاون حكومة بيلاروس مع الولاية، وتكرر دعواتها السابقة إلى الحكومة لإعادة النظر في موقفها.

15- واعتمدت المقررة الخاصة، بالنظر إلى عدم تمكنها من الوصول إلى بيلاروس، على المعلومات الرسمية المتاحة للجميع - بما في ذلك البيانات الحكومية والردود على رسائل الادعاء؛ والمعلومات التي نقلتها إليها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها؛ والتقارير الواردة من السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية والإقليمية؛ وتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان⁽⁸⁾؛ وتقارير هيئات معاهدات الأمم المتحدة؛ وغير ذلك من المصادر ذات الصلة.

16- وفي 19 كانون الثاني/يناير 2022، أصدرت المقررة الخاصة دعوة لتقديم وثائق معلومات، ملتزمةً بتقديم مساهمات بشأن الأثر المحتمل للدستور الجديد على حقوق الإنسان. وجرى فحص هذه المدخلات من المصادر مباشرة على النحو الواجب كما جرى التحقق منها إلى أقصى حد ممكن.

17- وتولي المقررة الخاصة اهتماماً لحماية مصادر المعلومات بينما تسعى جاهدة لضمان الشفافية. ويمثل الخطر الكبير الذي يواجهه الأفراد والمنظمات بالتعرض لأعمال انتقامية بسبب تعاملهم مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان قلقاً جدياً بشأن حقوق الإنسان، ومؤشراً سلبياً على الطريقة التي تنظر بها السلطات إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان والأفراد الذين يتعاملون معها. وخلافاً لما حدث في السنوات السابقة، لا يذكر هذا التقرير المعلومات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني التي ساهمت بمدخلات.

ثانياً - التعاون مع النظام الدولي لحقوق الإنسان

18- في عام 2021، لاحظت المقررة الخاصة تشديداً تدريجياً لموقف الحكومة إزاء المنظمات والآليات الدولية لحقوق الإنسان، شمل وقف عمل كبير مستشاري حقوق الإنسان، وبالتالي إنهاء وجود المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بيلاروس.

19- وأشارت المقررة الخاصة إلى عدم مشاركة الحكومة في الحوارات التفاعلية بشأن التقارير التي قدمتها في دورة مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 5 تموز/يوليه 2021 وفي دورة الجمعية العامة بتاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وتأسف المقررة الخاصة لموقف الحكومة هذا، لأن الحوارات التفاعلية تشكل منبرا قيماً لتعزيز حقوق الإنسان والمساءلة.

20- وترحب المقررة الخاصة بالدعوة الدائمة الموجهة إلى تسعة من المكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة⁽⁹⁾. بيد أن الطابع الانتقائي لهذه الدعوة، وعدم وجود تفاعل حقيقي مع المكلفين

(8) A/HRC/49/71، أُعد وفقاً لولاية المجلس الواردة في قراره 20/46.

(9) A/HRC/WG.6/36/BLR/1، الفقرة 22.

الآخرين بولايات بشأن الحقوق المدنية والسياسية، وإهمال الولاية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، تجعل التفاعل مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان معيب وغير مكتمل. وتدعو المقررة الخاصة ببيلاروس إلى التعاون مع جميع الإجراءات الخاصة من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع⁽¹⁰⁾.

21- وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى إعادة النظر في نهجها الانتقائي فيما يتعلق بالتعاون مع النظام الدولي لحقوق الإنسان والدخول في حوار حقيقي مع جميع مؤسسات وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ورفضت حكومة بيلاروس تأييد قرار مجلس حقوق الإنسان 26/49. وتكرر المقررة الخاصة الإعراب عن استعدادها لمواصلة تقديم المساعدة في دراسة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لحالة حقوق الإنسان في بيلاروس بغية الإسهام في مساهلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا.

ثالثاً - الإطار القانوني والتطورات ذات الصلة

ألف - التغييرات التشريعية

22- رداً على الاحتجاجات السلمية الجماهيرية وغيرها من مظاهر المعارضة منذ عام 2020، أطلقت السلطات البيلاروسية عملية مراجعة تشريعية لتشديد التشريعات الوطنية التقييدية أصلاً التي تنظم حريات التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية. وتقمع التعديلات التشريعية الجديدة طائفة واسعة من حقوق الإنسان، وكثيراً ما تستحدث مسؤولية جنائية عن ممارسة الحقوق التي يكفلها دستور بيلاروس والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

23- وفي 1 آذار/مارس 2021، دخل قانون المخالفات الإدارية الجديد حيز التنفيذ، مشدداً العقوبات الإدارية على انتهاك "الإجراءات المعمول بها لعقد التجمعات والاجتماعات الشعبية الحاشدة والمسيرات والمظاهرات والاعتصامات وغيرها من اللقاءات الجماهيرية"، لا سيما من خلال زيادة الغرامة المفروضة على المشاركين في مثل هذه الأحداث الجماهيرية إلى 100 وحدة أساسية⁽¹¹⁾ وزيادة الحد الأقصى لمدة الاعتقال الإداري من 15 إلى 30 يوماً⁽¹²⁾. وزيدت العقوبة القصوى المفروضة على منظمي الأحداث الجماهيرية إلى 150 وحدة أساسية للأفراد و200 وحدة أساسية للكيانات القانونية. واستحدث القانون الجديد مسؤولية قانونية عن إشراك الأطفال في الاحتجاجات والتجمعات الجماهيرية التي تنتهك الإجراءات المتبعة⁽¹³⁾. ويعاقب على هذه الأفعال الآن بغرامة تتراوح بين 5 و30 وحدة أساسية. ونصّ القانون الجديد على مخالفات إدارية جديدة، بما في ذلك أحكام واسعة النطاق تعاقب على أشكال التعبير التي يمكن اعتبارها إهانات⁽¹⁴⁾.

24- اعتُمدت تعديلات على المدونة الجنائية لبيلاروس دخلت حيز النفاذ في 19 حزيران/يونيه 2021⁽¹⁵⁾. وتعريف الأفعال الموصوفة في هذه الأحكام الجديدة إما فضفاضة أو غامضة أو تجرم بطريقة أخرى

(10) قرار مجلس حقوق الإنسان 2/5.

(11) وفقاً للقرار رقم 783 الصادر عن مجلس الوزراء، المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، تعادل الوحدة الأساسية الواحدة 29 روبلاً بيلاروسياً، أي ما كان يبلغ في ذلك الوقت 11,24 دولاراً.

(12) قانون المخالفات الإدارية المؤرخ 6 كانون الثاني/يناير 2021، القانون رقم 91-Z، المادة 24-23(1).

(13) المرجع نفسه، المادة 19-4.

(14) المرجع نفسه، المادة 10-2.

(15) أدخلت هذه التعديلات على القانون رقم 112-Z المعدل للمدونة الجنائية، والمؤرخ 26 أيار/مايو 2021.

الأنشطة التي قد تكون جزءاً من الممارسة المشروعة لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أصبحت المسؤولية الجنائية عن "تشويه سمعة جمهورية بيلاروس" تخضع من تقع عليه لعقوبة مشددة بالسجن مدتها أربع سنوات. ويشمل هذا الحكم الفضياف، في جملة أمور، "نشر معلومات كاذبة عمداً عن الحالة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية أو الدولية لجمهورية بيلاروس"⁽¹⁶⁾. وقد تسهل هذه التعاريف القانونية الغامضة التطبيق التعسفي للقانون، بسبب الدعاية التي تغذيها السلطات البيلاروسية وفي ظل انعدام استقلالية السلطة القضائية، مع ما يترتب على ذلك من أثر مخيف على حرية الرأي والتعبير والحريات الإعلامية والحريات الأكاديمية⁽¹⁷⁾.

25- وتشير المقررة الخاصة إلى أن السجن لا يمثل على الإطلاق عقوبة مناسبة للتشهير أو التعبير عن النقد⁽¹⁸⁾. ووسع نطاق المسؤولية الجنائية عن "إهانة ممثل للسلطة" لتشمل أقارب السلطة⁽¹⁹⁾، وشددت عقوبة التشهير برئيس بيلاروس فزيدت مدة السجن من أربع سنوات إلى خمس سنوات⁽²⁰⁾.

26- وزيدت المدة القصوى للسجن على الأفعال التي توصف بأنها تهدف إلى "الإضرار بالأمن القومي لجمهورية بيلاروس"، مثل "الدعوات إلى فرض عقوبات"، إلى خمس سنوات⁽²¹⁾. ويعاقب بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات على "مقاومة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين"⁽²²⁾. وزيدت عقوبة السجن القصوى على "الاعتداء أو التهديد بالاعتداء على موظف عمومي أو شخص آخر يؤدي خدمة عمومية" إلى سبع سنوات⁽²³⁾. وتعتقد المقررة الخاصة أن هذه التعديلات ستؤثر سلباً على حرية الرأي والتعبير في بيلاروس.

27- وعلاوة على ذلك، استحدثت الهيئة التشريعية مسؤولية جنائية عن تكرار انتهاك إجرائي يتعلق بتنظيم التجمعات الجماهيرية⁽²⁴⁾ وعقدها وعن التوزيع المتكرر للمعلومات المحظورة على شبكة الإنترنت⁽²⁵⁾، التي كان يعاقب عليها في السابق بوصفها جريمة إدارية.

28- في 22 كانون الثاني/يناير 2022، دخلت تعديلات إضافية على المدونة الجنائية حيز النفاذ، أعادت تجريم الأنشطة الفردية في المنظمات غير الحكومية أو الأحزاب السياسية أو المنظمات أو المؤسسات الدينية غير المسجلة أو التي حُلت قسراً⁽²⁶⁾. وتتطوي هذه التعديلات على إمكانية تقويض الحق في حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير لمنظمات المجتمع المدني والأفراد، وهي تترك تأثيراً مخيفاً على الفضاء المدني⁽²⁷⁾.

(16) المدونة الجنائية، القانون رقم Z-275 المؤرخ 9 تموز/يوليه 1999، المادة 369-1.

(17) يفهم مصطلح الدعاية بما يتماشى مع التعريف المستخدم في الإعلان المشترك بشأن حرية التعبير والأخبار المزيفة" والتضليل الإعلامي والدعاية - انظر <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2017/03/freedom-expression-monitors-issue-joint-declaration-fake-news-disinformation?LangID=E&NewsID=21287>.

(18) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34(2011).

(19) المدونة الجنائية، المادة 369.

(20) المرجع نفسه، المادة 367.

(21) المرجع نفسه، المادة 361.

(22) المرجع نفسه، المادة 363.

(23) المرجع نفسه، المادة 366.

(24) المرجع نفسه، المادة 342-2.

(25) المرجع نفسه، المادة 198-1.

(26) المرجع نفسه، المادة 193-1.

(27) انظر <https://www.omct.org/en/resources/statements/belarus-new-amendment-to-the-criminal-code-leaves-no-room-for-legal-human-rights-activities>.

29- ويساور المقررة الخاصة القلق أيضاً إزاء النسخة الجديدة من قانون مكافحة التطرف، المؤرخة 16 حزيران/يونيه 2021، التي اعتبرها المكلف بالولاية المواضيع ذات الصلة إشكالية⁽²⁸⁾. ووسّع مفهوم التطرف (النشاط المتطرف) بشكل كبير ليشمل طائفة واسعة من الأعمال التي يمكن اعتبارها تهديداً للنظام الدستوري للبلد وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. وتدرج ضمن هذه الفئة أفعال من قبيل نشر معلومات كاذبة عمداً عن الحالة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية لبيلاروس، وتشويه سمعة بيلاروس، فضلاً عن إهانة ممثل للسلطة فيما يتعلق بأداء واجبات رسمية، وتشويه سمعة السلطات العامة، وعرقلة الأنشطة القانونية لهيئات الدولة⁽²⁹⁾.

30- ويتضمن القانون أيضاً تعريفات فضفاضة وغير محددة، بما في ذلك مصطلحات مثل "النشاط المتطرف" و"المنظمة المتطرفة" و"المواد المتطرفة"، التي يمكن استخدامها لتقويض إعمال الحق في حرية الفكر أو الوجدان أو الدين أو المعتقد، وفي حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وإبطال الحق في المشاركة في الحياة السياسية والعامة. وتلقت المقررة الخاصة أدلة متسقة على أن القانون قد استخدم منذ ذلك الحين للمعاقبة على أي تعبير عن آراء مخالفة، بما في ذلك استخدامه بأثر رجعي.

31- وتلاحظ المقررة الخاصة أيضاً مع القلق أن الوصول إلى المواقع الإلكترونية الحكومية، بما في ذلك الموقع www.pravo.by، وهو المصدر الرسمي الوحيد الذي ينشر التشريعات⁽³⁰⁾، محظور على بعض المستخدمين المقيمين خارج بيلاروس، مما يحد من إمكانية الوصول إلى الإطار القانوني، بما في ذلك للأشخاص الموجودين في المنفى. وهي تسترعي انتباه الحكومة إلى أن شبكة الإنترنت وغيرها من موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية للمشاركة في مجتمع ديمقراطي قائم على المعلومات⁽³¹⁾. وينبغي أن تيسر الحكومة حصول الجميع على المعلومات، بما في ذلك التشريعات، وألا تقيد المعلومات أو تصنفها حسب الأفضلية على أساس المحتوى أو النوع.

باء - الإصلاح الدستوري

1- النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الإصلاح الدستوري

32- يمثل الدستور، بوصفه قانون البلد الأساسي الذي يحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين مختلف مؤسسات الدولة، أقوى ضمانات قانونية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب. وعند تحديد الإجراءات التي يحق من خلالها لصاحب السلطة السيادية أن يتصرف، يؤدي الدستور دور الضمانة ضد الحكم التعسفي. وعليه، يتوقع من أي إصلاح دستوري أن يرمي إلى حماية أفضل للمعايير الدولية للحكومة الديمقراطية وحقوق الإنسان⁽³²⁾.

(28) انظر BLR 2/2021، متوفر في <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26032>.

(29) القانون رقم Z-203 بشأن مكافحة التطرف، المادة 1.

(30) المرسوم الرئاسي رقم 3 بشأن المسائل المتعلقة بنشر تشريعات بيلاروس ودخولها حيز النفاذ، المؤرخ 24 شباط/فبراير 2012.

(31) المبادئ التوجيهية للدول بشأن الأعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة، التي أقرها قرار مجلس حقوق الإنسان 11/39.

(32) انظر قراري مجلس حقوق الإنسان 36/19 و14/28.

33- وينبغي أن تسترشد عمليات وضع الدستور بالمبادئ الرئيسية للملكية والشمول والمشاركة والشفافية⁽³³⁾. وقد ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن حق المواطن في المشاركة في إدارة الشؤون العامة يشمل العمليات الدستورية⁽³⁴⁾. ومن ثم، ينبغي أن تسمح صياغة الدستور بمدخلات من مختلف شرائح المجتمع، وبإجراء مناقشة حرة وشاملة بشأن مختلف الخيارات، وتمكين مختلف شرائح الفئات المعنية من المشاركة في المناقشة⁽³⁵⁾.

34- وينبغي أن تكون العملية المؤدية إلى اعتماد الدستور أو إصلاحه شفافة وتحت إشراف عادل ونزيه. وينبغي أن يكون المشاركون قادرين على التعبير عن آرائهم بحرية، الأمر الذي يفترض مسبقاً احترام معايير حرية التعبير، بما في ذلك الحق في إبداء الرأي، وحرية وسائل الإعلام، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع⁽³⁶⁾.

2- خلفية الإصلاح الدستوري لعام 2022 في بيلاروس

35- أُدخل تغيير كبير على نص وروح الدستور الذي اعتمده مجلس السوفييات الأعلى لبيلاروس في 15 آذار/مارس 1994 بعد تنقيح رئيسيين أجريا عامي 1996 و2004 على التوالي.

36- وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1996، اعتمدت المقترحات الأربعة التي قدمها الرئيس الحالي في استفتاء أجري بشأن تغيير اليوم الوطني للبلد، وزيادة سلطات الرئيس على حساب البرلمان، والإبقاء على عقوبة الإعدام، وحظر بيع الأراضي. ونتيجة لإصلاح عام 1996، تم حل مجلس السوفييات الأعلى واستبداله ببرنامج من مجلسين استبعدت منه أحزاب المعارضة عملياً. وأرسى هذا الإلغاء الفعلي للفصل بين السلطات، الذي وصف بأنه "انقلاب دستوري"، أساس توطيد الحكم الاستبدادي في بيلاروس. واكتسبت المراسيم الرئاسية قوة القانون، وأصبحت الميزانية تحت سيطرة الرئيس الحصرية تقريباً، ومُددت فترة ولايته لمدة عامين، حتى عام 2001.

37- واعتبر معظم المراقبين الدوليين، ولا سيما الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن عملية استفتاء عام 1996 لا تفي بالمعايير الديمقراطية، بسبب انتهاكات المعايير الانتخابية، والافتقار إلى الشفافية والشمول، واستبعاد اللجنة الانتخابية المركزية، التي أُقيل رئيسها، فيكتار هانشار، بصورة غير قانونية قبل التصويت⁽³⁷⁾.

38- وأجري الاستفتاء التالي في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2004 في ظروف مماثلة. وبتعديل المادة 81 من الدستور (رغم أن الدستور لم يكن مفتوحاً للتقيح، وفقاً للفقرة 112 من قانون

(33) مذكرة توجيهية من الأمين العام، مساعدة الأمم المتحدة في عمليات وضع الدساتير، متاحة في https://www.un.org/ruleoflaw/files/Guidance_Note_United_Nations_Assistance_to_Constitution-making_Processes_FINAL.pdf.

(34) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، قضية مارشال ضد كندا، البلاغ رقم 1986/205.

(35) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *Human Rights and Constitution Making* (United Nations publication, 2018)، متاح في https://www.ohchr.org/Documents/Publications/ConstitutionMaking_EN.pdf، الصفحة 19.

(36) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *حقوق الإنسان ووضع الدستور*، الصفحة 3.

(37) بيان المجلس الرئاسي الثلاثي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الصادر في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1996، والمتاح في <https://www.osce.org/node/52453>.

الانتخابات)⁽³⁸⁾، ألغى الإصلاح أي حد أقصى لترشح الرئيس، وبذلك انتُخب أربع مرات (في الأعوام 2006 و2010 و2015 و2020).

39- وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية الأخيرة، في 9 آب/أغسطس 2020، خرج مئات الآلاف من البيلاروسيين سلمياً إلى الشوارع للاحتجاج على ما اعتبروه تصويتاً آخر تم التلاعب به. وردت السلطات باستخدام القوة دون مبرر وبشكل غير متناسب، وبعد ذلك بحملة قمع عنيفة ضد جميع المعارضين لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا⁽³⁹⁾. وسعى الرئيس الحالي إلى حل الأزمة السياسية من خلال الإعلان عن إصلاح دستوري جديد متجاهلاً مطالب وقف القمع، والإفراج عن جميع المحتجزين تعسفاً، والدخول في حوار شامل مع المجتمع المدني والمعارضة.

3- الإصلاح الدستوري لعام 2022: لمحة عامة إجرائية

40- تقرر المقررة الخاصة بأن بيلاروس يحق لها إصلاح دستورها، لكنها تأسف لأن عملية الإصلاح الدستوري لعام 2022 تثير عدداً من الشواغل بشأن امتثالها للمعايير القانونية الدولية، ويرجع ذلك في الغالب إلى الافتقار إلى الشفافية والشمول⁽⁴⁰⁾. وتعرب أيضاً عن أسفها لأن عملية الصياغة تجاهلت المقترحات البناءة التي قدمتها المعارضة السياسية⁽⁴¹⁾.

41- كما لم تشارك السلطة التشريعية في عملية الصياغة، رغم أن الإصلاح الدستوري هو صلاحية حصرية للبرلمان وفقاً للمادة 138 من دستور بيلاروس⁽⁴²⁾. ومن بين الإشكاليات بحسب الخبراء أن عملية الإصلاح "لا يبدو أنها تفي بمعيار الشفافية الذي تتطلبه شرعية التعديلات الدستورية"، وهي عملية تجاهلت مطالب المعارضة السياسية، ولم تدرها هيئة مستقلة⁽⁴³⁾.

42- وقدمت لجنة دستورية أنشئت في 15 آذار/مارس 2021 مقترحات التعديلات⁽⁴⁴⁾، لكن من المرجح أن النص النهائي المنشور في 27 كانون الأول/ديسمبر صاغه خبراء معينون في 21 تشرين الأول/أكتوبر عملوا تحت سلطة الإدارة الرئاسية. ورغم دعوة الجمهور إلى التعليق على المشروع، تم، على ما يبدو، تجاهل الدعوات إلى الحوار مع المجتمع المدني، بما في ذلك الدستوريون المستقلون والمعارضة السياسية، فيما يتعلق بالغرض من الإصلاح الدستوري ومضمونه⁽⁴⁵⁾.

(38) European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), "Opinion on the referendum of 17 October 2004 in Belarus", CDL-AD(2004)029, available at [https://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2004\)029-e](https://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2004)029-e).

(39) انظر A/HRC/49/71.

(40) انظر <https://www.epde.org/en/documents/details/Constitutional-referendum-findings-and-conclusions-2.html>.

(41) انظر <https://kanstytycja.online/teksty-konstitutsii/draft-new-constitution-from-2021-10-26>.

(42) Venice Commission, "Report on constitutional amendment", CDL-AD(2010)001, available at [https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD\(2010\)001-e](https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD(2010)001-e), paras. 191 and 240.

(43) Venice Commission, "Belarus: urgent interim opinion on the constitutional reform", issued on 21 February 2022, CDL-AD(2022)008, available at [https://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2022\)008-e](https://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2022)008-e), paras. 28 and 32.

(44) انظر <https://ksds.by/constitution/>.

(45) Venice Commission, "Belarus: urgent interim opinion on the constitutional reform", paras. 15–17.

- 43- وفي 27 شباط/فبراير 2022، أُجري الاستفتاء الذي أُعلن عنه في 20 كانون الثاني/يناير 2022. وقد ترك ذلك وقتاً محدوداً للناخبين للتعرف على التغييرات المقترحة وللقوى السياسية للقيام بحملة. وبما أنه لم يتم إنشاء مراكز اقتراع في القنصليات في الخارج، لم يتمكن الشتات والبيلا روسيون الذين ذهبوا إلى المنفى القسري بسبب القمع من الإدلاء بأصواتهم. ولم تضم اللجان الانتخابية أي ممثلين عن المعارضة⁽⁴⁶⁾. ولم يُدعِ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى نشر بعثة مراقبة، وُزِعَ أن مراقبين محليين مستقلين مُنعوا من رصد العملية.
- 44- ومُنح الناخبون الخيار بين دعم الإصلاح الدستوري أو رفضه بالكامل (خيار نعم أو لا). ووفقاً للنتائج الرسمية، وافق عليه 65,16 في المائة من الناخبين، بنسبة مشاركة بلغت 86,62 في المائة. ودخل الدستور المعدل حيز التنفيذ في 15 آذار/مارس 2022.

4- التحليل القانوني للتعديلات الدستورية

- 45- تأسف المقررة الخاصة لأن الأثر الرئيسي للتعديلات المعتمدة يتمثل في زيادة إعاقة التمتع بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً والحريات الأساسية المكفولة دستورياً حتى الآن في بيلاروس. ويساورها القلق أيضاً إزاء احتمال أن يتيح الدستور المعدل إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب.
- 46- وفي حين أن النهج القائم على حقوق الإنسان للإصلاح الدستوري يعني ضمناً أنه ينبغي اعتبار الفرد (المواطن) صاحب حقوق تقع على عاتق الدولة التزامات تجاهه (واجب الاحترام والحماية والوفاء)، يركز دستور بيلاروس لعام 2022 أولاً على واجبات والتزامات الأفراد، ويدرج حقوقهم والتزامات الدولة تجاههم في مرتبة ثانوية. ويتضح ذلك في المادة 2 المعدلة التي تنص على أن "المواطن مسؤول أمام الدولة عن الوفاء الصارم بالواجبات التي يكلفه بها الدستور".
- 47- ويفرض الدستور المنقح التزامات إضافية على عاتق البيلا روسيين. وتتص المادة 21 المعدلة، المكرسة لحقوق المواطنين وحرياتهم، على التزامات جديدة بالنص على أنه "ينبغي لكل فرد أن يتحلى بالمسؤولية الاجتماعية، وأن يقدم مساهمة مجدية في تنمية المجتمع والدولة". وتتص المادة 45 المعدلة على أن المواطنين "ملزمون باتخاذ تدابير للحفاظ على صحتهم وتعزيزها".
- 48- وتأسف المقررة الخاصة لأن المادة 32 المعدلة تنص على واجبات إضافية على الآباء لتحضير أطفالهم "للعمل المفيد اجتماعياً" وغرس "الثقافة واحترام القوانين والتقاليد التاريخية والوطنية لبيلاروس" - لأن عدم القيام بذلك قد يعرض الآباء لانتزاع أطفالهم منهم بعد صدور قرار من المحكمة، على النحو المنصوص عليه في المادة 32 غير المعدلة التي تنص على أنه "يجوز فصل الأطفال عن أسرهم ضد إرادة والديهم" إذا "فشل الوالدان في أداء واجباتهما".
- 49- ويمكن لعدة تعديلات أن تيسر فرض مزيد من القيود على الحق في اعتناق الآراء وعلى حرية التعبير في بيلاروس. فالمادة 15 المعدلة، على سبيل المثال، تنص على أن "الدولة تكفل الحفاظ على الحقيقة التاريخية وذاكرة الإنجاز البطولي الذي حققه الشعب البيلا روسي خلال الحرب الوطنية العظمى". ويعتقد المدافعون عن الحريات الأكاديمية أن هذا النص قد يوجّه ويقيد الطريقة التي يدرس بها المؤرخون أحداث 1939-1945. وفي حين أن الحفاظ على الذاكرة التاريخية هدف هام، بل ووظيفة أساسية للتعليم العالي، فإن تكليف أفراد المجتمع بالالتزام بسرديّة أو وجهة نظر تاريخية معينة لا يتسق مع المبادئ

(46) انظر <https://www.epde.org/en/documents/details/No-opposition-nominees-selected-for-PEC-seats.html.2>

الأساسية المكرسة في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وينتهك ذلك المادة 33 غير المعدلة من الدستور، التي تحظر الرقابة.

50- ويبدو أن الدستور المعدل يضيف الشرعية على أيديولوجية الدولة القائمة على الاحتفاء بالبطولة السوفياتية⁽⁴⁷⁾، على النحو الوارد في المادة 54 المعدلة التي تنص على ما يلي: "إن إظهار الوطنية، والحفاظ على الذاكرة التاريخية للماضي البطولي للشعب البيلاروسي، واجب على كل مواطن في جمهورية بيلاروس". وثمة شواغل بشأن الكيفية التي يمكن بها أن يكون ذلك متوافقاً مع المادة 33 من الدستور، التي تنص على أنه "لا يجوز إرغام أحد على التعبير عن قناعاته أو التخلي عنها".

51- ويبدو أن دستور بيلاروس، بذكره التزامات الفرد قبل إدراج حقوقه، في صيغته المعدلة، يزيد من إخضاع الحريات الفردية لمصالح الدولة. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 16، المكرسة للمعتقدات والأديان، على أن هذه المعتقدات "متساوية أمام القانون"، لكنها في الوقت نفسه توفر أيضاً أرضية واسعة لسيطرة الدولة على أنشطة المنظمات الدينية، وتحظر تلك التي "تعيق وفاء المواطنين بواجباتهم الاجتماعية والأسرية في دولتهم أو تضر بصحتهم وأخلاقهم". ولا تُكفل حرية الدين رسمياً إلا في المادة 31.

52- وعلى خلفية الهجوم العسكري الذي شنّه الاتحاد الروسي على أوكرانيا ابتداء من 24 شباط/فبراير 2022، هناك مسألة أخرى مثيرة للقلق تتمثل في حذف الفقرة الواردة في المادة 18 من دستور عام 1994 التي تنص على أن "بيلاروس تهدف إلى جعل أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية، ودولتها منطقة محايدة" (استعويض عنها بفقرة تنص على أن "بيلاروس ترفض أي عدوان عسكري من أراضيها ضد دول أخرى").

53- وترحب المقررة الخاصة بإدخال الضمانات الدستورية للحق في حرية تكوين الجمعيات. وتتضمن المادة 36 المعدلة أحكاماً جديدة تنص على أن "للمواطنين، من أجل ممارسة وتحقيق المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المصالح، الحق في تشكيل الأحزاب السياسية وغيرها من الرباطات العامة والمشاركة في أنشطتها". وتشجع المقررة الخاصة السلطات البيلاروسية على تيسير إجراءات تسجيل الجمعيات، لضمان التمثيل التعددي لجميع الآراء، وهو أمر ضروري للحياة الديمقراطية.

54- وتشير المقررة الخاصة إلى تطور إيجابي آخر نابع من إدراج فقرة تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في المادة 47 المعدلة، تكفل لهم "تكافؤ الفرص"، وتجبر الدولة على تنفيذ "سياسة للإدماج الاجتماعي وتهيئة بيئة تتيح لهم إمكانية الوصول، فضلاً عن تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم أسرهم". وهي تشجع حكومة بيلاروس على التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع قوانين أساسية مناسبة تضمن تنفيذ هذا الحكم الدستوري.

55- ويعترف الدستور المعدل رسمياً بعدد من الحقوق المدنية والسياسية، لكنه لا يوفر حمايات و ضمانات لاحترامها في الممارسة العملية، ولا سيما فيما يتعلق بحماية كرامة الإنسان وسلامته من التعذيب وبحظر الرق على نحو لا يقبل أي استثناء. وبينما تعلن المادة 25 غير المعدلة أنه "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، فإنها لا تحدد كيفية رصد هذه الأفعال والمعاقبة عليها. وعلى غرار ذلك، رغم أن المادة 41 تحظر رسمياً السخرة، فإنها لا تعكس

(47) انظر تعليقات أندريه موتشالوف المتاحة في: <https://kanstytucyja.online/blogi/248-referendum-prekrashchen>
.ie-grazhdanstva-i-obyazatel-nyj-patriotizm

التوصيات المقدمة من العديد من هيئات حقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للقضاء على السخرة، ولا سيما في أماكن الاحتجاز والمؤسسات المملوكة للدولة⁽⁴⁸⁾.

56- وعلى نفس المنوال، فإن الحق في الحياة، الذي تنص عليه المادة 24 غير المعدلة، مقيد بحقيقة مفادها أن الدستور لا يزال ينص على تطبيق عقوبة الإعدام "كعقوبة استثنائية على الجرائم الخطيرة للغاية". وتأسف المقررة الخاصة لأن عملية الإصلاح الدستوري، ورغم الإعلانات الرسمية السابقة⁽⁴⁹⁾، لم تتناول التحدي المعلق المتمثل في إلغاء عقوبة الإعدام إلغاء تاماً.

57- وتنتهي المقررة الخاصة على حذف الفقرة الواردة في المادة 64 التي كانت تحول دون تصويت الأشخاص المودعين في الحبس الاحتياطي ودون انتخابهم. غير أنها تأسف لأن الدستور المعدل لا يراعي إلا جزئياً التوصيات المقدمة من مختلف آليات حقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية وتعزيز حق كل فرد في المشاركة في الحياة العامة.

58- وتلاحظ مع القلق أيضاً أن عدة تعديلات أدخلت على الفصل 3 (الذي يتناول النظام الانتخابي والاستفتاءات) تزيد، على ما يبدو، من تقييد الحق في الانتخاب. فالمادة 80 المعدلة، على سبيل المثال، تمدد من 10 إلى 20 سنة عدد سنوات الإقامة الدائمة في بيلاروس الإلزامية لانتخاب مواطن ما رئيساً، بينما تحظر الترشح على الأشخاص الذين "سبق لهم الحصول على جنسية دولة أجنبية أو تصريح إقامة أو وثيقة أخرى لدولة أجنبية تخولهم الحصول على مزايا". ويبدو أن هذا التغيير الدستوري يهدف إلى منع المعارضة السياسية الموجودة حالياً في المنفى من تسمية مرشح للرئاسة في الانتخابات المقبلة.

59- وفيما يتعلق بالتوازن المؤسسي للقوى، تنتهي المقررة الخاصة على إدخال تعديلات تقييد السلطات الرئاسية، مثل إعادة الحد الأقصى لفتري الرئاسية المنصوص عليه أصلاً في دستور عام 1994 (انظر المادة 81 المعدلة). بيد أنها تعرب عن أسفها لأن هذا الإصلاح لن يطبق إلا بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة (انظر الفقرة 2 من المادة 143 المعدلة). وتلاحظ أيضاً مع القلق أن المادة 89 المعدلة تمنح الرئيس حصانة مدى الحياة بعد انتهاء فترة ولايته عن الأفعال التي يرتكبها أثناء ممارسته لواجباته الرسمية.

60- وبموجب الدستور المعدل، لم يعد للمراسيم الرئاسية قوة القانون (انظر المادة 85 المعدلة) وقُيدت سلطة الرئيس السابقة في تعيين القضاة وعزلهم (انظر المادة 84 المعدلة)، كما ألغيت التغييرات المعترض عليها في التسلسل الهرمي للمعايير التي أدخلتها الإصلاحات الدستورية السابقة.

61- ومع ذلك، لا يضمن الدستور المعدل ضوابط وموازن وافية، بالنظر إلى أن أهم تغيير مؤسسي أدخله إصلاح عام 2022 هو إضفاء الطابع الدستوري على مجلس الشعب لعموم بيلاروس، وهو هيئة استشارية غير دائمة أنشئت في عام 1996 وتتألف حالياً من أعضاء غير منتخبين، وإسناد أو نقل العديد من الصلاحيات إليها.

62- ونظراً لعدم وجود مشروع قانون أساسي يحدد كيفية تشكيل مجلس الشعب لعموم بيلاروس، وما إذا كان سيضم أعضاء منتخبين، لا يزال من غير الواضح بموجب الدستور المعدل ما إذا كانت هذه المؤسسة الجديدة ستمثل إرادة الشعب البيلاروسي. ويتوقع الخبراء أيضاً أنه بالنظر إلى حجم هذا المجلس (200 1 عضو)، ستقع السلطة التنفيذية في الغالب على عاتق هيئة رئاسته (انظر المادة 89)، التي يمكن أن يواصل الرئيس ترؤسها حتى الانتخابات الرئاسية المقبلة (انظر المادة 144 المعدلة). وقد وُصف

(48) الوثيقة E/C.12/BLR/CO/7، الفقرتان 17 و18.

(49) أثار الرئيس نفسه مسألة إلغاء عقوبة الإعدام، وهي موضوع منكرر للمناقشة في البرلمان منذ عام 2018، في 28 أيلول/سبتمبر 2021، خلال اجتماع موسع للجنة الدستورية، معترفاً بإمكانية إجراء استفتاء حول هذا الموضوع.

هذا الحكم بأنه "قاعدة مصممة لمصلحة فرد" وهي "مشكوك فيها من حيث المبدأ"⁽⁵⁰⁾ لأنها يمكن أن تمكن الرئيس الحالي من الاحتفاظ بسيطرة راجحة على جميع مؤسسات الدولة إذا ما ترأس في الوقت نفسه هيئة رئاسة مجلس الشعب لعموم بيلاروس.

63- وفيما يتعلق بعمل الجهاز القضائي، تنثي المقررة الخاصة على الأخذ بحق الأفراد في اللجوء إلى المحكمة الدستورية (انظر المادة 116 المعدلة)، التي يمكنها، وفقاً للإجراءات التي لا تزال بحاجة إلى أن يقرها القانون، أن تصدر الآن قرارات بشأن شكاوى المواطنين بشأن انتهاكات حقوقهم وحرّياتهم الدستورية، مع التحقق من دستورية القوانين المطبقة في حالة معينة، إذا استنفدت جميع سبل الانتصاف القضائية الأخرى. وهي تتطلع إلى رؤية هذا الحق الجديد ينفذ عملياً.

رابعاً- الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان

ألف- الحق في الحياة والسلامة البدنية

1- عقوبة الإعدام

64- لا تزال بيلاروس البلد الوحيد في أوروبا الذي يحتفظ بعقوبة الإعدام ويطبقها على بعض الجرائم الخطيرة. وفي 10 آذار/مارس 2022، أصدرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بياناً أدانت فيه بيلاروس لإعدامها فيكتار بولوف، الذي كانت اللجنة لا تزال تنتظر في التماسه⁽⁵¹⁾. ويساور المقررة الخاصة قلق خاص لأن السلطات تجاهلت التدابير المؤقتة الدولية التي تقتضي وقف التنفيذ، منتهكة بذلك التزامها باحترام الإجراءات المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁵²⁾.

65- ويحتجز شخصان آخران محكوم عليهما بالإعدام، هما فيكتار سيرهيل وفيكتار سكروندزيك، في مركز الاحتجاز SIZO-1، في انتظار تنفيذ حكم الإعدام فيهما. وفي 15 كانون الثاني/يناير 2021، حكم على فيكتار سكروندزيك بالإعدام بعد إعادة محاكمته. ودخل الحكم النهائي حيز النفاذ، وتناقلت وسائل الإعلام مزاعم عن إعدامه. وتكرر المقررة الخاصة الإعراب عن قلقها لأن الدولة لا تزال تصنف المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام في بيلاروس على أنها "سرية". ونتيجة لذلك، لا يتلقى الشخص المدان ولا أقاربه معلومات عن تاريخ الإعدام وموقع الدفن.

66- وإذ تحيط المقررة الخاصة علماً بأن السلطات تبرر الإبقاء على عقوبة الإعدام مستشهدة بتأييد عامة الناس لها⁽⁵³⁾، فإنها تشدد على أنه بالإضافة إلى مسؤولية الموظفين العموميين عن تهديد الطريق نحو تغيير التشريعات والإسهام في تكوين رأي عام مستتير، فإن المجتمع المدني يؤدي دوراً حاسماً في الحملة الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام وينبغي السماح له بمواصلة القيام بذلك.

(50) Venice Commission, "Belarus: urgent interim opinion on the constitutional reform", para. 46

(51) انظر <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/belarus-un-human-rights-committee-cond-emns-execution>

(52) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018)، الفقرة 46.

(53) انظر <https://president.gov.by/ru/events/uchastie-v-rasshirennom-zasedanii-konstitucionnoy-kom-issii>

2- الحرمان التعسفي من الحياة

67- يساور المقررة الخاصة القلق إزاء التقارير التي تفيد بالحرمان التعسفي من الحياة في الحجز، وإزاء الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة المرتبطين بهذه الحالات. وقد أخفقت السلطات في إخضاع هذه الحالات لتحقيقات فورية ونزيهة وفعالة عن طريق سلطات مختصة مستقلة عن السلطة القائمة بالاحتجاز. وفي 21 أيار/مايو 2021، توفي فيتولد أشوروك في المستعمرة الإصلاحية رقم 17 في شكولوف في ظروف غير واضحة. ولم يُجرَ تحقيق مستقل في وفاته. وكان السيد أشوروك عضواً في حزب الجبهة الشعبية البيلاروسية المعارض ومنسقاً لحركة "من أجل الحرية". وفي كانون الثاني/يناير 2021، حُكم عليه في محاكمة مغلقة بالسجن خمس سنوات لمشاركته في مظاهرات على صلة بانتخابات 2020.

68- ويزعم أن الوفيات الأخرى الناجمة عن إجراءات تعسفية ترتبط بالفشل في الوقاية من تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في مرافق الاحتجاز وفي توفير الرعاية الطبية الحيوية. وقد أُبلغت المقررة الخاصة بحالتين من هذا القبيل - حالة إيلينا أميلينا التي توفيت في أيلول/سبتمبر 2021 بعد أن حرمت من الرعاية الطبية الكافية في مركز احتجاز في مينسك، وحالة سيرغي شيتشينكو، الذي أفادت التقارير بأن وفاته نجمت عن عدوى كوفيد-19 التي أصيب بها في مركز الاحتجاز المؤقت في أوسيبوفيتشي⁽⁵⁴⁾.

69- وفي 26 أيار/مايو 2021، أقدم دزمتري ستاخوفسكي البالغ من العمر 18 عاماً على الانتحار. وترك ورقة أوضح فيها أن قراره كان مدفوعاً بالتهريب الذي مارسته لجنة التحقيق الحكومية وبمقاضاتها الجنائية التعسفية له بسبب مشاركته في احتجاجات سلمية.

70- وفي 28 أيلول/سبتمبر 2021، قتل أعضاء لجنة أمن الدولة عامل تكنولوجيا المعلومات أندريه زيلتسر بالرصاص خلال مدهمة شقته، مما أدى إلى تبادل لإطلاق النار ومقتل ضابط في لجنة أمن الدولة أيضاً. وأعلن في وقت لاحق أن السيد زيلتسر "مجرم خطير للغاية" يُدعى أنه متورط في أنشطة متطرفة. وألقي القبض على زوجته للاشتباه في تواطؤها في قتل ضابط أمن دولة. وتشكك جماعات حقوق الإنسان في مصداقية التحقيق واستقلاله.

3- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

71- وتقاعدت السلطات البيلاروسية عن إجراء تحقيق مناسب في حوالي 5 000 شكوى، بما في ذلك أكثر من 100 شكوى قدمها قاصرون، تتعلق بأعمال تعذيب وضروب معاملة سيئة أخرى ارتكبتها أساساً أجهزة إنفاذ القانون ضد المشاركين في الاحتجاجات السلمية وغيرهم من الأشخاص المحتجزين بسبب تعبيرهم عن معارضتهم⁽⁵⁵⁾. وتكشف الانتهاكات الواسعة النطاق عن الافتقار إلى الإرادة السياسية لمكافحة التعذيب وعدم احترام بيلاروس الصارخ لتعهداتها الدولية الملزمة في مجال حقوق الإنسان⁽⁵⁶⁾.

(54) انظر <https://www.dw.com/ru/v-belarusi-administrativnyj-arest-mozhet-obernutsja-smertju-ot-kovid-a/a-59644306>

(55) انظر A/HRC/49/71.

(56) في آب/أغسطس 2021، أكملت لجنة التحقيق البيلاروسية الحكومية تحقيقها الأولي في مزاعم تعرض متظاهرين سلميين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي موظفي إنفاذ القانون في آب/أغسطس 2020، وذكرت أنها لم تجد أي أسباب لبدء تحقيقات جنائية في الادعاءات الـ 4 644 المقدمة من الضحايا المزعومين أو نيابة عنهم.

72- ووفقاً لأكثر من 1 000 شهادة وثقتها مركز فياسنا لحقوق الإنسان، يرتكب التعذيب وسوء المعاملة في ظل إفلات منهجي من العقاب وعدم وجود نظام مساءلة. ويبدو أن ذلك يمثل سياسة حكومية متعمدة لردع المعارضة أو إسكاتهما ولكبح ممارسة الحريات المدنية والسياسية الأساسية.

73- ومن المقابلات التي أجريت في عام 2021، وثق مركز فياسنا لحقوق الإنسان 102 حالة تعذيب وسوء معاملة ارتكبت في ذلك العام. وتكشف المعلومات التي تم جمعها وتحليلها أن السلطات رفضت معظم الشكاوى دون الشروع في تحقيقات جنائية. وعلاوة على ذلك، تقاعست السلطات عن جمع الأدلة وحفظها، ورفضت جمع بيانات عن الجناة المزعومين، بمن فيهم ضباط شرطة وأمن. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ الضحايا عن عدم إمكانية الاطلاع على نسخ من ملفات قضاياهم أو عن وجود عقبات تحول دون حصولهم على هذه النسخ.

74- وتثير الظروف السائدة في أماكن الحرمان من الحرية ومراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة والسجون قلقاً عميقاً. وأفاد السجناء المدانون بتهمة ذات دوافع سياسية والأشخاص الذين اعتقلوا واحتجزوا بسبب ممارستهم لحقوقهم المدنية والسياسية عن استخدام واسع النطاق للقوة واستمرار سوء المعاملة، الذي يشمل أيضاً الاكتظاظ والظروف غير الصحية.

75- وفي آذار/مارس، ادعى فادزيم دزيميترانوك أمام «محكمة مينسك المركزية في مينسك» أن ضباط الشرطة عذبوه. ونقل إلى المستشفى بناء على طلب محاميه. ويُظهر شريط فيديو نشرته الشرطة آثار ضرب على وجهه وعلامات على تدهور حالته العامة. وتلقت المقررة الخاصة أيضاً ادعاءات لتعذيب مارسه موظفون مكلفون بإنفاذ القوانين، قدمها سبعة أشخاص، بينهم امرأة، لا يمكن الكشف عن أسمائهم لأسباب تتعلق بالحماية.

76- وتلاحظ المقررة الخاصة أن الإفلات المنهجي من العقاب على جرائم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في بيلاروس يجبر جماعات حقوق الإنسان على التماس العدالة في الخارج. فعلى سبيل المثال، قدمت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان شكوى في ألمانيا ضد ستة من أفراد جهاز الأمن البيلاروسي يزعمان فيها أنهم ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية⁽⁵⁷⁾.

77- وأشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في 17 آذار/مارس 2022، إلى أن التعذيب وسوء المعاملة يستخدمان بشكل منهجي كأداة لمعاكبة المحتجزين وترهيبهم. ولاحظت كذلك ممارسة واسعة النطاق ومنهجية للتعذيب وسوء المعاملة كانت إلى حد كبير ذات طابع عقابي ضد أشخاص بسبب معارضتهم الحقيقية أو المتصورة للحكومة أو لنتائج الانتخابات⁽⁵⁸⁾. وتكرر المقررة الخاصة هذه النتائج وتعرب عن بالغ قلقها إزاءها، وتكرر الإعراب عن استعدادها لمساعدة المفوضة السامية في جهودها الرامية إلى الإسهام في مساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا، والقيام، حيثما أمكن، بتحديد هوية المسؤولين عنها⁽⁵⁹⁾.

(57) انظر <https://www.omct.org/en/resources/news-releases/germany-complaint-filed-against-6-member-of-the-belarus-security-apparatus>

(58) A/HRC/49/71.

(59) قرار مجلس حقوق الإنسان 20/46، الفقرة 13(أ)؛ و26/49، الفقرتان 13 و14.

-4 الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

78- لا تزال المقررة الخاصة تشعر بالفرح إزاء تزايد أعداد حالات الاحتجاز التعسفي للأشخاص لمجرد ممارستهم لحقهم في حرية التعبير أو تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها أو حقهم في التجمع. فبين عام 2020 وآذار/مارس 2022، تم اعتقال واحتجاز أكثر من 37 000 شخصاً. وأفرج عن الغالبية العظمى من المعتقلين بعد تغريمهم أو الحكم عليهم بالسجن الإداري لمدة تصل إلى 15 يوماً. وتؤكد التقارير أنه بحلول 31 آذار/مارس 2022، كان 1 085 شخصاً ما زالوا محتجزين تعسفاً لأسباب ذات دوافع سياسية⁽⁶⁰⁾.

79- وبالنظر إلى ظروف الاحتجاز المروعة والافتقار إلى الرعاية الطبية الكافية، دعت المقررة الخاصة إلى الإفراج الفوري عن المدافعة عن حقوق الإنسان مارفا رايكوفنا ونحو 60 شخصاً آخرين محتجزين تعسفاً لتفادي أي أضرار جسيمة على صحتهم⁽⁶¹⁾.

80- ونفذت معظم الاعتقالات التعسفية المذكورة أعلاه إما أثناء التفريق العنيف للاحتجاجات السلمية، وخاصة في النصف الثاني من عام 2020، أو خلال المظاهرات الجماعية اللاحقة لمكاتب منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة وأحزاب المعارضة السياسية، والتي زادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى سبيل المثال، خلال إحدى هذه المظاهرات الجماعية التي نفذت في ست مدن في بيلاروس في تموز/يوليه 2021، احتجزت السلطات البيلاروسية أكثر من 20 شخصاً، بينهم صحفيون مستقلون ومدافعون عن حقوق الإنسان ومحامون ونشطاء سياسيون واجتماعيون⁽⁶²⁾.

81- ويساور المقررة الخاصة القلق أيضاً إزاء حالات اعتقال مواطنين بيلاروسيين في الخارج وتسليمهم إلى بيلاروس بناء على طلب السلطات البيلاروسية. وهذه الحالات، التي ذكر أنها حدثت في الاتحاد الروسي، تنتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

-5 إقامة العدل والحق في محاكمة عادلة

82- لم يتمتع النظام القضائي في البلد قط بالاستقلال التام، لكن السلطات عززت في عام 2021 سيطرتها على القضاء ونظام المحاكم⁽⁶³⁾. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساءت الحالة فيما يتعلق بإقامة العدل، حيث انتهكت السلطات بشكل منهجي الحق في محاكمة عادلة واستخدمت القضاء والمحاكم كأدوات قمعية لإسكات المعارضة.

83- يمثل الحكم على الناشطة السياسية البيلاروسية ماريا كاليسنيكافا والمحامي والمدافع عن حقوق الإنسان ماكسيم زناك في 6 أيلول/سبتمبر 2021 بالسجن لفترات طويلة، 11 و10 سنوات على التوالي، رمزا لإساءة استخدام نظام العدالة⁽⁶⁴⁾. فقد حكم عليهما بالسجن بموجب المادة (1)357 والمادة (3)361 والمادة 1-361 من المدونة الجنائية⁽⁶⁵⁾. وتشير المقررة الخاصة إلى أن محامي السيدة كاليسنيكافا

(60) انظر <https://prisoners.spring96.org/en>

(61) انظر BLR 8/2021، متوفر في <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26612>

(62) انظر <https://www.omct.org/en/resources/urgent-interventions/belarus-coordinated-searches-and-detentions-of-journalists-and-human-rights-defenders>

(63) الوثيقة A/75/173، الفقرتان 3 و4.

(64) انظر BLR 9/2020، متاح في <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25674>

(65) A/HRC/47/49، الفقرة 51.

طُرد من النقابة، مما حرّمها من الحق في الاتصال بمحام من اختيارها، وردع المحامين الآخرين عن النظر في القضايا التي تثير شواغل تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان⁽⁶⁶⁾. وبالمثل، طُرد جميع محامي السياسي المعارض البيلا روسي المسجون فيكتار باباريكا من النقابة، مما كشف نمطا من تهريب المحامين الذين يمثلون شخصيات المعارضة.

84- ويساور المقررة الخاصة بالغ القلق إزاء الزيادة الكبيرة في عدد الادعاءات المتعلقة بالتهريب والتهم الإدارية والجنائية والتدابير التأديبية وإلغاء التراخيص وحرمان محامي الدفاع من وظائفهم من قبل لجنة التأهيل التابعة لوزارة العدل، وهي هيئة تقف إلى الاستقلال ولا يوجد فيها سوى محامين من أصل 13 عضواً⁽⁶⁷⁾.

85- وقد منع ما لا يقل عن 50 محامياً من ممارسة مهنتهم من خلال طردهم من نقابة المحامين وإلغاء تراخيصهم، ولا يزال هذا الاتجاه مستمراً⁽⁶⁸⁾. ومنذ شباط/فبراير 2022، استُهدف المحامون الذين دعموا التماساً ضد الحرب في أوكرانيا⁽⁶⁹⁾ بإجراءات تأديبية قد تؤدي إلى طردهم من النقابة⁽⁷⁰⁾. وقوضت التعديلات التشريعية على قانون المحاماة والمناصرة القانونية، التي دخلت حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، استقلال نقابات المحامين من خلال تعزيز سيطرة وزارة العدل عليها⁽⁷¹⁾. ومنذ ذلك الحين، ذُكر أن أكثر من 200 محام تركوا النقابة.

86- وتشدد المقررة الخاصة على أن لتخويف المحامين المستقلين ومعاقتهم أثراً مدمراً على إقامة العدل وسيادة القانون عموماً في بيلاروس. وتحت السلطات البيلا روسية على وضع حد للضغط والتهريب ضد المحامين وعلى الاحترام الكامل لحقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في محاكمة عادلة وفي الوصول إلى العدالة.

باء - الحق في حرية التعبير والحق في حرية تكوين جمعيات والحق في حرية التجمع السلمي

1- حرية التجمع السلمي

87- يساور المقررة الخاصة بالغ القلق إزاء الانتهاكات المستمرة للحق في حرية التجمع السلمي، بما في ذلك مئات الحالات المتعلقة بالملاحقة الجنائية للمشاركين في أنشطة غير مآذون بها. ومن بين الضحايا أشخاص فصلوا من وظائفهم أو طردوا من المؤسسات التعليمية بناء على طلب أجهزة أمن الدولة، التي كانت تتعقب بشكل منهجي وتقمع جميع المشاركين في الاحتجاجات السلمية عبر الإنترنت وخارجها.

88- وتأسف المقررة الخاصة لعيوب التشريع الذي ينظم الحق في حرية التجمع في بيلاروس، والذي جرى تقييده دون أي تشاور مع المجتمع المدني وفي انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. فعلى سبيل

(66) انظر BLR 9/2020، متاح في: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25674>.

(67) انظر BLR 2021/5، available at <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26362>، and BLR 2021/11، available at <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26892>.

(68) انظر <https://www.icj.org/belarus-icj-deplores-the-continuing-reprisals-against-independent-lawyers/>.

(69) انظر https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSeS3qeY6ArudbpFkP-O9tIU_i7TKCrFJqXyAT.nFWD584Veehg/viewform?fbzx=-1803078672296712396.

(70) انظر EN_HRL_20220324_Belarus_Concerns-regarding-the-use-of-disciplinary-proceedings-again-st-lawyers.pdf (ccbe.eu).

(71) انظر <https://www.ibanet.org/Belarus-Attacks-on-the-legal-profession-condemned-in-new-report-by-IBAHRI-and-legal-groups>.

المثال، في 26 حزيران/يونيه 2021، دخلت التعديلات على قانون التجمعات الجماهيرية حيز التنفيذ، وتم حظر تنظيم أي احتجاج دون الحصول على إذن رسمي. وفرضت التعديلات أيضاً حظراً على التغطية المباشرة في وسائل الإعلام، بما في ذلك شبكات الإنترنت أو غيرها من شبكات المعلومات، للأحداث الجماهيرية التي تُنظم دون التقيد بالإجراءات المتبعة. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، استحدثت السلطات مسؤولية جنائية عن أي مشاركة في احتجاجين غير مصرح بهما على الأقل على مدار عام، وشددت العقوبات على الدعوات إلى المشاركة في احتجاجات غير مصرح بها، ووسعت بشكل كبير تعريف جرائم التطرف لمنع الممارسة الفعلية لحرية التجمع⁽⁷²⁾.

89- ووفقاً للقانون المعدل بشأن مكافحة التطرف، يمكن، وبشكل تعسفي، تصنيف أي حدث جماهيري عفوي أو غير مصرح به على أنه "تطرف". وعلاوة على ذلك، ضاعف قانون المخالفات الإدارية المعدل ثلاثة أضعاف الحد الأقصى للغرامة المفروضة على انتهاك إجراءات تنظيم التجمعات الجماهيرية وعقدتها.

90- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تأذن السلطات بتجمع جماهيري واحد للمعارضة ومؤيدي التغيير في بيلاروس. وتم تقريظ التجمعات العفوية المناهضة للحرب التي عقدت في بيلاروس وألقي القبض على مئات المشاركين. وفي 27 شباط/فبراير 2022، نفذت السلطات اعتقالات جماعية واحتجزت مشاركين في الاحتجاجات السلمية المتعلقة بالاستفتاء الدستوري. وُذكر أن قوات الأمن احتجزت أكثر من 500 شخص في مينسك وهرودنا وليدا ونافابولانسك وبارانافيشي وفيتشيبسك وبابرويسك ومدن أخرى⁽⁷³⁾.

2- حرية تكوين الجمعيات

91- كانت الفترة قيد الاستعراض محزنة بشكل خاص للمجتمع المدني البيلاروسي. وحتى قبل أزمة حقوق الإنسان في عام 2020، كانت هناك مغالاة في القواعد المنظمة للحيز المدني البيلاروسي من خلال تشريعات تقييدية، وكان هذا الحيز يقلص باطراد. وفقد العديد من منظمات المجتمع المدني البارزة - مثل مركز فياسنا لحقوق الإنسان - تراخيصها التي حصلت عليها قبل عقود، فيما رُفض تسجيل منظمات أخرى من الأساس⁽⁷⁴⁾. وكثيراً ما تتعرض المنظمات المرخصة للضغط والترهيب والانتقام بسبب عملها المشروع في مجال حقوق الإنسان.

92- وتدهور الوضع بشكل كبير في عام 2021، وتتمثل التهم الجنائية الأكثر استخداماً ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وناشطي المجتمع المدني في "تنظيم وتحضير أعمال تنتهك النظام العام أو المشاركة النشطة في مثل هذه الأعمال"⁽⁷⁵⁾ و"التهرب الضريبي"⁽⁷⁶⁾. وزادت السلطات من تشديد التشريعات بإدخال تعديلات وسعت تعريف الجرائم، ووسعت نطاق المسؤولية الجنائية، وشددت العقوبة المقابلة. وأعيد إدخال المادة 193-1 في المدونة الجنائية لحظر أي نشاط تنظمه جمعية غير مسجلة وحظر المشاركة فيه والمعاقبة على ذلك، وبات يعاقب على هذه الأنشطة بالسجن لمدة تصل إلى سنتين. وكانت اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البنديقية) قد أعلنت في وقت سابق أن هذا الحكم لا يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان⁽⁷⁷⁾.

(72) انظر <https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/belarus>

(73) انظر <https://www.ukr.net/news/details/world/90059621.html>

(74) انظر قضية بلياتسكي وآخرون ضد بيلاروس (CCPR/C/90/D/1296/2004).

(75) المدونة الجنائية، المادة 342، الفقرتان 1 و2.

(76) المرجع نفسه، المادة 243، الفقرة 2.

(77) انظر [https://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2011\)036-e](https://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2011)036-e)

93- ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء سياسة السلطات القائمة على الأعمال الانتقامية والمضايقات القضائية ضد منظمات المجتمع المدني وفرادى المدافعين عن حقوق الإنسان⁽⁷⁸⁾. ويفصل التقرير السنوي للأمم المتحدة لعام 2021 عن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان⁽⁷⁹⁾ حالتين من الأعمال الانتقامية ضد مكتب حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومركز فياسنا لحقوق الإنسان.

94- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ ضباط الأمن عمليات مدهامة وتفتيش لمكاتب منظمات المجتمع المدني التي ينظر إليها على أنها تحد لسياسات الحكومة. وتستهدف السلطات بصفة خاصة منظمات حقوق الإنسان، مثل مركز فياسنا لحقوق الإنسان، إذ يجري تفتيش مكاتبها في مختلف مدن بيلاروس مراراً وتكراراً ويحتجز موظفوها. واعتقل أولادزيمير لابكوفيتش، وهو محام من فياسنا، وفاليانتسين ستيفانوفيتش، وهو عضو مجلس إدارة فياسنا، بعد تفتيش منزليهما. وعلاوة على ذلك، أُلقي القبض على أليس بيلياتسكي، رئيس ومؤسس فياسنا، في 14 تموز/يوليه 2021. ولا يزال سبعة من أعضاء فياسنا محتجزين تعسفاً، بينهم خمسة رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة⁽⁸⁰⁾. وأجريت عمليات تفتيش في مقر لجنة هلسنكي البيلاروسية، ومجلة إيمينا، ومؤسسة Lawtrend، ومنظمة Human Constanta، والعديد من منظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة في مجال حقوق الإنسان في بيلاروس⁽⁸¹⁾. ووفقاً لأحدث الأرقام المتاحة، أُلقي القبض على 32 مدافعاً عن حقوق الإنسان أو اتهموا بارتكاب جرائم، وهم محتجزون حالياً، وصدرت بحق سبعة منهم أحكام بالسجن⁽⁸²⁾.

95- وبالإضافة إلى ذلك، شنت السلطات البيلاروسية حملة لحل الكثير من منظمات المجتمع المدني، ومن بينها بعض الشركاء القدامى لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المذكور أعلاه، ومؤسسة Lawtrend، ومنظمة Human Constanta، ومنظمة حقوق الشباب في العمل، ومركز الحلول البيئية، ومركز بيلاروس للدراسات الأوروبية⁽⁸³⁾. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، تم حل لجنة هلسنكي البيلاروسية ومنظمتي المبادرة القانونية وزفيانو قسرا.

96- وبحلول نهاية عام 2021، كانت 275 منظمة من منظمات المجتمع المدني قد حلت قسراً أو كانت عملية حلها جارية⁽⁸⁴⁾. وبحسب التقارير الواردة، ارتفع عدد هذه المنظمات إلى 382 بحلول 15 آذار/مارس 2022⁽⁸⁵⁾. وتلاحظ المقررة الخاصة أن الإبادة الفعلية للمجتمع المدني البيلاروسي واعتراف السلطات البيلاروسية صراحة بالطابع المتعمد⁽⁸⁶⁾ لهذه الحملة يشكل انتهاكاً مباشراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

(78) انظر BLR 4/2021، الذي أُرسِل في 12 آذار/مارس 2021، وهو متاح في: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26163>.

(79) انظر A/HRC/48/28.

(80) انظر <https://www.omct.org/en/resources/statements/belarus-release-marfa-rabkova-free-all-detaine-d-viasna-members>.

(81) انظر BLR 8/2021، الذي أُرسِل في 7 أيلول/سبتمبر 2021، وهو متاح في: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26612>.

(82) انظر <https://belarus.fidh.org/Defend>.

(83) انظر <https://spring96.org/be/news/104416>.

(84) انظر <https://tinyurl.com/yc7a9nbw>.

(85) انظر <https://www.lawtrend.org/freedom-of-association/timeline-of-freedom-of-association-violati-ns-and-civil-society-organisations-persecution-belarus-august-2020-february-2022>.

(86) انظر <https://www.bbc.com/news/world-europe-59343815>.

3- حرية الرأي والتعبير

97- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ تدهور حرية التعبير في بيلاروس مستوى حرجاً، بسبب تنفيذ عمليات قمع واسعة النطاق ضد وسائل الإعلام غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، وبسبب موجة غير مسبقة من اضطهاد الصحفيين والمدونين والعاملين في وسائل الإعلام.

98- وفي عام 2021، نفذ ضباط الشرطة ولجنة أمن الدولة 146 مدهمة تم خلالها تفتيش المكاتب الإعلامية والمنازل الخاصة للموظفين ومصادرة وثائق ومعدات. وفي 18 أيار/مايو 2021، أغلقت السلطات البيلاروسية Tut.by، وهي واحدة من أكبر وسائل الإعلام في بيلاروس، واستجوبت موظفيها واحتجزتهم⁽⁸⁷⁾.

99- وفي 8 تموز/يوليه 2021، تمت مدهمة مكاتب تحرير Nasha Neva و Brestskaya و Gazeta و Intex-Press وغيرها من وسائل الإعلام المستقلة. وفي 16 تموز/يوليه 2021، نفذت السلطات مزيداً من الاعتقالات للصحفيين، بعد عمليات تفتيش في عدد من وسائل الإعلام، مثل خدمة بيلاروس التابعة لراديو ليبرتي وبيلسات⁽⁸⁸⁾. وفي 15 آذار/مارس 2022، حُكم على رئيس تحرير Nasha Niva، ياهور مارتسينوفيتش، ورئيس قسم التسويق، أندريه سكوركوكو، بالسجن لمدة عامين ونصف العام بسبب التقارير المستقلة لمؤسستهما⁽⁸⁹⁾.

100- وطُبق القانون المعدل لمكافحة التطرف، بأثر رجعي في بعض الأحيان، لتصنيف منشورات وسائل الإعلام المستقلة على أنها "مواد متطرفة" ولمنع الوصول إلى مواردها على الإنترنت. وأُطلق على العديد من وسائل الإعلام الرائدة في بيلاروس، بما في ذلك Radio Liberty و Belsat و BelaPAN، اسم "جماعات متطرفة"، وهي تهمة تتطوي على مسؤولية جنائية تصل العقوبة المرتبطة بها إلى 10 سنوات سجن⁽⁹⁰⁾. ويواجه البيلاروسيون الذين يطلبون اشتراكات في هذه الموارد عبر الإنترنت عقوبة السجن لمدة تصل إلى ست سنوات.

101- وتم حل مركز القلم البيلاروسي في 22 تموز/يوليه 2021 بقرار من المحكمة العليا لبيلاروس، إلى جانب منظمات أخرى⁽⁹¹⁾، بما في ذلك الرابطة البيلاروسية للصحفيين، و Ecohome، و نادي الصحافة البيلاروسي. وذكّر أنه لم يقدم أي سبب لإجراءات الحل.

102- وشهد عام 2021 ملاحقات جنائية استهدفت الصحفيين على نطاق غير مسبوق. وواجه أكثر من 60 ممثلاً لوسائل الإعلام الملاحقة الجنائية، وبحلول الموعد النهائي لهذا التقرير، كان 33 منهم لا يزالون رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة أو كانوا يقضون أحكاماً بالسجن لفترات طويلة بتهمة جنائية ذات دوافع سياسية⁽⁹²⁾. ومن بينهم هينادز مازيكا. ويواجه هذا الصحفي، الذي اعتقل في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

(87) انظر BLR 6/2021، المتاح في: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26465>.

(88) انظر BLR 8/2021، الذي أُرسِل في 7 أيلول/سبتمبر 2021، وهو متاح في: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26612>.

(89) انظر <https://cpj.org/2022/03/belarus-court-sentences-journalist-yahor-martsinovich-to-2-5-years-in-prison/>.

(90) المدونة الجنائية، المادة 361-1.

(91) انظر <https://belsat.eu/en/news/10-08-2021-authorities-close-down-belarusian-pen-centre>.

(92) انظر <https://www.ecpmf.eu/33-journalists-imprisoned-in-belarus/>.

بسبب مقال كتبه، عقوبة السجن لمدة تصل إلى 12 عاماً⁽⁹³⁾. وفي بيئة يجبر فيها المحامون على توقيع اتفاقات عدم الكشف عن المعلومات أو مواجهة تدابير قمعية بسبب التعبير عن آرائهم، لم تتمكن المقررة الخاصة من الحصول على معلومات عن ظروف احتجازه⁽⁹⁴⁾. ومع تزايد منع الجمهور من حضور المحاكمات في بيلاروس، يساور المقررة الخاصة القلق إزاء احتمال انتهاك حقوق السيد مازيكا في محاكمة عادلة وفي الوصول إلى سبل انتصاف محلية.

103- واستمرت السلطات في تقييد الوصول إلى وسائل الإعلام المطبوعة. ففي عام 2021، توقفت سبع صحف ومجلة واحدة عن إصدار نسخة مطبوعة. وحُمل نشطاء المجتمع المدني الذين حاولوا التعويض عن عدم وجود وسائل إعلام مطبوعة مستقلة بالنشر الذاتي لمواد أعادوا طبعها من مواقع إخبارية مستقلة مسؤولة إدارية وجنائية.

104- وواصلت الحكومة تقييد الأنشطة على الإنترنت، وهي أنشطة مقيدة أصلاً وتعاني من المغالاة في التنظيم، معلنة أن العديد من قنوات ودرشات تلغرام "متطرفة" ومانعة الوصول إلى أكثر من 100 موقع معلوماتي. وفي عام 2021، ظهرت بيلاروس بين البلدان التي شهدت أسوأ تدهور في الحرية على شبكة الإنترنت⁽⁹⁵⁾.

105- ونتيجة لسياسة القمع القاسية، اضطرت مكاتب التحرير إلى الإغلاق أو الانتقال إلى أماكن أخرى لمواصلة أنشطتها من الخارج، واضطر العديد من الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام إلى مغادرة البلد لأسباب أمنية. وتنتهي المقررة الخاصة على شجاعة العاملين المستقلين في وسائل الإعلام الذين يواصلون محاولة ضمان حق الناس في الحصول على المعلومات رغم الظروف الصعبة، كما ثمنت قدرتهم على المجابهة.

4- الحق في المشاركة في الحياة العامة

106- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت السلطات البيلاروسية حرمان المواطنين بصورة منهجية من حقوقهم في المشاركة في الحياة العامة. ففي كانون الأول/ديسمبر 2021، حُكم على سيارهيج تسياخانوسكي، الذي كان ينوي الترشح في الانتخابات الرئاسية في 9 آب/أغسطس 2020، بالسجن لمدة 18 عاماً⁽⁹⁶⁾. وحكم على مشاركين آخرين في القضية - بمن فيهم المدون إيهار لوسيك وميكالاي ستانكفيتش - بالسجن لمدة تتراوح بين 14 و16 عاماً⁽⁹⁷⁾.

107- وتطالب المقررة الخاصة بالإفراج الفوري عنهم، امتثالاً لالتزامات بيلاروس بموجب المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على حق كل مواطن في المشاركة في إدارة الشؤون العامة.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

108- أثناء نظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التقرير الدوري السابع لبيلاروس، رفضت الحكومة الرد على بعض أسئلة اللجنة وعمدت إلى التشكيك في مصداقية عمل

(93) انظر <https://meduza.io/en/feature/2021/10/12/it-s-just-madness>

(94) انظر <https://belarus.fidh.org/Henadz-Mazheika>

(95) انظر <https://freedomhouse.org/country/belarus/freedom-net/2021>

(96) انظر <https://www.rferl.org/a/belarus-losik-verdict-sentence/31607492.html>

(97) المرجع نفسه.

المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽⁹⁸⁾. واستقرت اللجنة عن الإلغاء التعسفي لتراخيص المحامين بمزاولة مهنة المحاماة⁽⁹⁹⁾، وعدم توفير الرعاية الطبية أثناء الاحتجاز، وعمليات الفصل التعسفي من العمل. وأعربت اللجنة عن أسفها لعدم إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان ذات ولاية شاملة⁽¹⁰⁰⁾، وفقاً لما أوصت به آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقرر الخاصة مراراً وتكراراً.

109- وتضع التعديلات التي أدخلت على قانون العمل في بيلاروس، والتي دخلت حيز التنفيذ في 30 حزيران/يونيه 2021، أسباباً جديدة تجيز لصاحب العمل فصل موظفيه. وتشمل هذه الأسباب المشاركة في "إضراب غير قانوني"، ورفض أداء واجبات العمل دون سبب وجيه، والتغيب عن العمل بسبب الاعتقال الإداري⁽¹⁰¹⁾. ويرى المقرر الخاص أن هذه التعديلات على قانون العمل تشكل انتهاكاً للحق في حريات تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير. ويدعم ذلك الملاحظات التفصيلية للجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في منظمة العمل الدولية، وهي ملاحظات نُشرت في الدورة 110 لمؤتمر العمل الدولي⁽¹⁰²⁾.

110- ويؤثر الفساد المتفاح في بيلاروس تأثيراً سلبياً على مجالات متعددة من الحياة⁽¹⁰³⁾، مما يعيق التمتع بحقوق الإنسان. ويعزى تراجع البلد في مؤشر مدركات الفساد إلى "الحملة المروعة على حريتي التعبير والتجمع السلمي"⁽¹⁰⁴⁾.

111- وفي عام 2021، تراجعت بيلاروس إلى المرتبة 135 في مؤشر الحرية الاقتصادية بسبب التراجع الكبير في مجالات سيادة القانون وحرية العمل وحرية الأعمال التجارية⁽¹⁰⁵⁾. وتلاحظ المقررة الخاصة أن الفساد المؤسسي، والتضييق الكبير للحيز المدني، والقيود النظامية المفروضة على حريتي التجمع والتعبير، وتشديد سيطرة الدولة على النقابات العمالية وغيرها من الرابطات المهنية، قد يكون لها أثر مدمر على تمتع الناس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

1- حقوق الأقليات

112- لا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء إساءة معاملة المنظمات المجتمعية للأقلية البولندية، فيما يُعتقد أنها إجراء انتقامي من موقف بولندا فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وفي عام 2021، سُجن أعضاء سلطات منتخبة ديمقراطياً في اتحاد البولنديين في بيلاروس أو أُجبروا على مغادرة البلد. واتخذت السلطات خطوات لتحويل إحدى المدرستين اللتين تعتمدان اللغة البولندية لغة للتدريس، في هرودنا، إلى مدرسة للغة البيلاروسية.

(98) الوثيقة E/C.12/2022/SR.3، الفقرتان 38 و43؛ والوثيقة E/C.12/2022/SR.7، الفقرة 3.

(99) والوثيقة E/C.12/2022/SR.3، الفقرة 57.

(100) والوثيقة E/C.12/BLR/CO/7، الفقرتان 7 و8.

(101) انظر <https://www.solidaritycenter.org/wp-content/uploads/2021/04/Belarus.Letter-from-BKDP-to-ILO-on-changes-to-law-on-public-protests.4.12.21.pdf>

(102) انظر www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:405.4202

(103) انظر <https://news.zerkalo.io/economics/10155.html?tg>

(104) انظر <https://www.transparency.org/en/news/cpi-2021-eastern-europe-central-asia-democratic-hope-s-growing-authoritarianism>

(105) انظر <https://www.heritage.org/index/ranking>

113- وتكرر المقررة الخاصة الإعراب عن قلقها إزاء الحرمان التعسفي من الحرية الذي تعرض له رئيس اتحاد البولنديين في بيلاروس، أندزليكا بوريس، والصحفي المستقل ذي الخلفية البولندية، أندريه بوكروبوت، بتهمة "نشر الكراهية". وبعد أكثر من عام من الاحتجاز، وُضعت السيدة بوريس تحت الإقامة الجبرية في 25 آذار/مارس 2022. وتلاحظ المقررة الخاصة هذه الخطوة الإيجابية، بالنظر إلى الحالة الصحية الخطيرة للسيدة بوريس، وتناشد الحكومة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حقها في عدم التعرض للحرمان التعسفي من الحرية.

2- حقوق الطفل

114- لا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء عدم وجود نظام لقضاء الأحداث يقوم على حقوق الإنسان وإزاء الظروف المؤسفة لاحتجاز الأطفال في المؤسسات الإصلاحية في بيلاروس. وإلى جانب قمع السلطات البيلاروسية للمعارضة السياسية، استُهدف الأطفال الذين يزعم أن المئات منهم تعرضوا للاحتجاز التعسفي والتعذيب وانتُهك حقهم في محاكمة وفق الأصول القانونية، وكانت أغلب التهم الموجهة إليهم ذات دوافع سياسية⁽¹⁰⁶⁾.

115- وبينما ينبغي ألا يحتجز الأطفال إلا كملاذ أخير، ذكرت التقارير أن عشرات المراهقين أودعوا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة لعدة أشهر. ففي 1 حزيران/يونيه 2021، دعت 11 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الإفراج الفوري عن سبعة قاصرين مسجونين بتهمة ذات دوافع سياسية، وصدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين شهر وخمس سنوات. وحكم على طفل واحد بالسجن لمدة خمس سنوات رغم إصابته بمرض خطير⁽¹⁰⁷⁾.

116- وفي حالة أخرى، حرم شاب يبلغ من العمر 16 عاماً من أدوية حيوية أثناء حبسه الاحتياطي، وزعم أنه تعرض للتعذيب أثناء احتجازه⁽¹⁰⁸⁾. واستُجوب دون حضور محام أو وصي⁽¹⁰⁹⁾، ووضع في الحبس الانفرادي، مما شكل انتهاكاً لحقه في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽¹¹⁰⁾. ورفضت السلطات فتح تحقيق في القضية⁽¹¹¹⁾. وسجلت منظمة العفو الدولية حالات أخرى رفضت فيها السلطات التحقيق في سوء معاملة الشرطة للأطفال⁽¹¹²⁾.

117- ومما يثير القلق أيضاً ممارسة الاعتقال العلني للأطفال وإرغامهم على تسجيل أشرطة فيديو يعلنون فيها توبتهم. وأبلغت المقررة الخاصة بثلاث حالات في منطقة غوميل خلال الأشهر الخمسة

(106) انظر <https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2021/02/belarus-to-clang-down-on-dissent-the-authorities-are-targeting-children/>

(107) انظر <https://www.euractiv.com/wp-content/uploads/sites/2/2021/06/Belarus-political-prisoners-minors-11-MSS-ministers-1.pdf>

(108) انظر <https://prisoners.spring96.org/en/person/mikita-zalatarou>

(109) انظر <https://belsat.eu/en/news/04-10-> and <https://www.amnesty.org/en/petition/belarus-free-mikita/> 2021-son-is-in-disciplinary-cell-mother-of-minor-political-prisoner-mikita-zalatarou-barred-from-visiting-him/

(110) انظر <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/04/belarus-release-minor-pending-appeal-of-five-year-prison-sentence-2/>

(111) انظر <https://prisoners.spring96.org/en/person/mikita-zalatarou>

(112) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/01/belarus-crackdown-on-children_w eb.pdf, pp. 3 and 6

الماضية جمعت فيها السلطات عمداً مرهقين ليشهدوا اعتقال أقرانهم، مما يشكل انتهاكاً لحق الأطفال في إطار قضاء الأحداث وللحق في الخصوصية⁽¹¹³⁾.

118- وفيما يتعلق بأشرطة الفيديو المتعلقة بالسجون، تنشر أشرطة الفيديو هذه على القنوات الرسمية لوكالات إنفاذ القانون وتوزعها وسائط الإعلام التي تسيطر عليها الدولة. وتدعو المقررة الخاصة إلى وضع حد فوري لهذه الممارسة الضارة، التي قد تشكل انتهاكاً للحق في عدم التعرض للمعاملة المهينة، الذي تكفله المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

119- والحملة التي تشنها الحكومة على منظمات المجتمع المدني تمنعها من تقديم الخدمات والدعم للأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة. وفي تموز/يوليه 2021، داهمت الشرطة مكتب ومنازل موظفي "إيمينا"، وهي منظمة غير حكومية توفر السكن للأطفال وضحايا العنف الأسري. وجمدت حسابات إيمينا المصرفية، مما أجبرها على وقف عملياتها⁽¹¹⁴⁾.

120- وتلاحظ المقررة الخاصة كذلك أن الأطفال في بيلاروس يتعرضون لأشكال مختلفة من التمييز، كثيراً ما تستند إلى نوع الجنس والأصل العرقي والحالة الصحية. ولا يزال التمييز الجنساني شائعاً⁽¹¹⁵⁾، بما في ذلك القوالب النمطية الجنسانية الراسخة في قانون التعليم⁽¹¹⁶⁾ التي تؤثر على الفتيات بوجه الخصوص⁽¹¹⁷⁾.

121- وأطفال الروما أكثر عرضة من أطفال الجماعات الإثنية الأخرى للعيش في فقر والتعرض للتمييز في المدارس. وفي بعض الحالات، وقع أطفال الروما ضحايا للتمييز العرقي والاحتجاز التعسفي، وغالباً دون أن تخطر السلطات آباءهم⁽¹¹⁸⁾.

122- ويواجه الأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية التمييز والوصم في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك حظر مشاركتهم في معظم الأنشطة الرياضية وحرمانهم من العلاج في المصحات أو مخيمات الأطفال. وتدرج إصابة الأطفال بفيروس نقص المناعة البشرية في سجلهم العام على نحو دائم، مما يتسبب في وصمهم بالعار مدى الحياة⁽¹¹⁹⁾.

خامساً - استنتاجات وتوصيات

123- تخلص المقررة الخاصة إلى أنه في الفترة قيد النظر، استمرت الحالة العامة لحقوق الإنسان في بيلاروس في التدهور، بسبب زيادة تشديد التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تعاني أصلاً من المغالاة في التنظيم، وتقويض الحيز المدني في البلد، وتزايد عدد الأشخاص المحكوم عليهم بتهم

(113) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 24 (2019)، الفقرات 66-71.

(114) انظر <https://www.theguardian.com/world/2021/jul/23/belarus-ngos-condemn-government-crackdown-after-black-week-of-raids>.

(115) انظر <https://www.humanium.org/en/belarus/>.

(116) انظر (5.7) art. 18 <https://cis-legislation.com/document.fwx?rgn=32756>.

(117) انظر <https://borgenproject.org/girls-education-in-belarus-equal-education-is-not-equal-opportunity/>.

(118) معلومات من لجنة هلسنكي البيلاروسية، متاحة في: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT%2fCRC%2fNGO%2fBLR%2f41965&Lang=en, para. 2.4.

(119) معلومات من لجنة هلسنكي البيلاروسية، متاحة في: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT%2fCRC%2fNGO%2fBLR%2f41965&Lang=en.

ذات دوافع سياسية. وقد أدى هذا الجو من الإفلات من العقاب والخوف إلى نزوح جماعي للمعارضة السياسية وناشطي المجتمع المدني والمتقنين والعديد من الناس العاديين.

124- وتحيط المقررة الخاصة علماً بنتائج دراسة المفوضة السامية لحقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الإنسان في بيلاروس والواردة في التقرير الذي قدمته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في 17 آذار/مارس 2022 إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين⁽¹²⁰⁾، تنفيذاً لقرار المجلس 20/46، وهي توافق على التوصيات الواردة في ذلك التقرير. والمقررة الخاصة مستعدة للتعاون مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الوفاء بولايتها المنصوص عليها في قرار مجلس حقوق الإنسان 26/49.

125- وتشجع المقررة الخاصة المجتمع الدولي على مواصلة دعم عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمشاركة في أنشطة الدعوة العامة والخاصة الموجهة إلى السلطات البيلاروسية لتعزيز الحلول القائمة على حقوق الإنسان لأكثر القضايا إلحاحاً من بين القضايا المذكورة في هذا التقرير. وإذ تسلم المقررة الخاصة بالدور الحاسم الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما في بيئة معادية لحقوق الإنسان، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى دعم عملهم الحيوي بالتشاور مع المجتمع المدني نفسه واستناداً إلى الاحتياجات التي يحددها. وتشجع المجتمع الدولي على العمل مع جميع منظمات المجتمع المدني، بما فيها تلك التي سُحب الاعتراف القانوني بها، الموجودة في بيلاروس وفي المنفى القسري.

126- وهي توصي كذلك حكومة بيلاروس بما يلي:

(أ) وضع حد لسياسة القمع المنهجي ضد منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والتنفيذ الكامل للإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان ولأحكام قرار الجمعية العامة 181/68 بشأن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان/المدافعين عن حقوق المرأة؛

(ب) ضمان الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات في القانون والممارسة؛ وضمان تماشي القيود المفروضة على هذه الحقوق مع القانون الدولي؛

(ج) إلغاء القرارات المتعلقة بالحل القسري لوسائل الإعلام المستقلة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك العاملة في مجال المساواة بين الجنسين وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومواءمة التشريعات التي تنظم تسجيل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(د) الإفراج عن جميع السجناء المحكوم عليهم لأسباب سياسية، مع البدء فوراً بالإفراج عن الأشخاص المعرضة صحتهم وحياتهم للخطر، وتوفير معلومات عن ظروف الاحتجاز والوصول غير المقيد للمراقبين المستقلين إلى جميع أماكن الاحتجاز؛

(هـ) ضمان الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ولا سيما من خلال ضمان استعانة جميع المتهمين بمحام من اختيارهم، وافتراض براءتهم إلى أن يثبت خلاف ذلك بقرار من محكمة مستقلة؛

- (و) المبادرة فوراً إلى وضع حد لأعمال الضغط والترهيب والاضطهاد وغيرها من أشكال الانتقام ضد المحامين، واتخاذ تدابير فعالة لحماية حقوق الإنسان، وفقاً للمعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين؛
- (ز) ضمان إجراء تحقيق سريع وشفاف وفعال من قبل هيئة مستقلة ومحايدة في جميع حالات الوفاة أثناء الاحتجاز وجميع التقارير المتعلقة بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛ ومقاضاة ومحاسبة الموظفين العموميين، بمن فيهم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، الذين تثبت مسؤوليتهم عن إصدار أو تنفيذ مثل هذه الأوامر غير القانونية؛
- (ح) اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد المؤسسي في الحكومة وضمن الإدارة الذاتية للنقابات العمالية وغيرها من الرابطات المهنية؛
- (ط) اتخاذ تدابير شاملة لوقف النفي الجماعي للبيلاروسيين من وطنهم، وإنهاء جو القمع والخوف؛
- (ي) مراجعة مواد وبنود الدستور التي قد تؤثر سلباً على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما يكفل ألا تؤدي تعديلات القانون الأساسي لبيلاروس إلى التراجع عن منظور مراعاة حقوق الإنسان، وبما يضمن حقوق المواطنين في عدم التعرض لتعسف الدولة؛
- (ك) العمل على إلغاء عقوبة الإعدام في القانون وفرض وقف فوري على استخدامها؛
- (ل) إعادة قبول جميع الموظفين والطلاب في الوظائف والمراكز التعليمية العامة، التي فصلوا منها تعسفاً لأسباب سياسية؛
- (م) إرساء سبل العمل الكامل وغير الانتقائي مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التواصل البناء مع ولاية المقررة الخاصة ومنح المكلفة بالولاية إمكانية دخول بيلاروس.